

الشباب الأردني

وجدل المشاركة السياسية
في الانتخابات النيابية 2020



عبدالله الجبور

أحمد القضاة

الشباب الأردني وجدل المشاركة السياسية
في الانتخابات النيابية 2020

اعداد
احمد القضاة
عبدالله الجبور

المملكة الأردنية الهاشمية
رقد الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(5377/12/2020)

324,9565

القضاة، احمد محمد

الشباب الأردني وجدل المشاركة السياسية في الانتخابات /2020
احمد القضاة، عبدالله الجبور، - عمان:المؤلفان، 2020
() ص.

ر.ا:5377/12/2020

الوصفات: /المشاركة السياسية//الانتخابات//التمثيل السياسي//الشباب//الأحزاب السياسية//
الأردن/

يحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنّفه ولا يعبر هذا المصنّف عن رأي دائرة
المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

تقديم

د. جعفر حسان

رئيس معهد السياسة والمجتمع للدراسات والأبحاث

يأتي هذا التقرير خلاصة لجهد مهم، من حيث الظرف والتوقيت، ويمثل في مشروع لدراسة مشاركة الشباب السياسية وتأثيرهم في الانتخابات النيابية، تم خلال الأسبوعين اللذين سبقا الانتخابات النيابية في 10 تشرين الثاني 2020، وفي إطار عدد من الجلسات الحوارية المكثفة بالتعاون مع مركز الفينيق للدراسات المعلوماتية والاقتصادية ومؤسسة فريدريش أيبيرت (الألمانية- مكتب عمان) ومساهمتهم الهامة.

ويعكس هذا المشروع الأول منذ تأسيس معهد السياسة والمجتمع للأبحاث والدراسات أولويات المعهد بتركيزه على الشباب وسبل تفعيل وإثراء دوره الوطني والسياسي. فقد جاءت فكرة معهد السياسة والمجتمع ليكون مصنعا للأفكار ومختبرا لدراسة وتحليل المتغيرات الخارجية والداخلية، ومركزا بحثيا لإنتاج الحلول العملية والمقاربات الحديثة ليساهم في بناء إدراك عميق وموضوعي يستند إلى المعرفة العلمية في دراسة التحولات والمتغيرات المعقدة وتقديم التحليل العلمي الموضوعي وبناء الإطار العقلائي الواقعي للتعامل معها.

ومن ضمن المهام الرئيسية التي يضعها المعهد في أولوياته ملف الشباب اليوم في العالم العربي، وفي الأردن بخاصة، لأهمية هذه الشريحة

الاجتماعية في بنائنا الاجتماعي ولحجم التحديات التي تواجهها، بصورة قد لا تكون مسبقة، ولإيماننا بضرورة إدماجهم ومشاركتهم بفعالية في بناء مجتمعاتهم وتطوير مؤسسات الدولة ورفد المجتمع المدني بطاقات كبيرة لبناء المستقبل الموعود.

ثمّة قناعة راسخة وراء تأسيس هذا المعهد تكمن بضرورة ردم الفجوة الجيلية مع صناعة القرار العام، وتعكس رسالة معهد السياسة والمجتمع الإيمان بأهمية البحث العلمي والمعرفة في بناء السياسات العامة والتأكيد على القيم الديمقراطية التي تنهض عليها المجتمعات والأمم من احترام التعددية، وتعزيز منظومة القيم الوطنية وترسيخ ثقافة الاعتدال والوسطية وسيادة القانون والحكمة الرشيدة وتطوير الحياة الديمقراطية كأساس لا بديل عنه، ولا يمكن المضي بدونه في تطوير مؤسسات الدولة والمجتمع وتحقيق الاستقرار والتنمية والازدهار.

وتؤكد الجلسات الحوارية ضمن المشروع بأنّ هناك فرصة مواتية للشباب على إقامة التحالفات السياسية، وضرورة تجاوز حالة الانعزال السياسي التي يعيشها الشباب والبحث عن المشتركات السياسية للقضايا التي تهم الشباب والنساء معاً، والعمل على تحقيق إنجازات وأهداف مشتركة.

وقد أصبحت الحاجة أكثر من أي وقت مضى لتفعيل الثقافة والمشاركة السياسية الفاعلة في النظام التربوي الرسمي، بحيث تبدأ عملية التنمية السياسية من سن مبكر في المدارس والجامعات، وتخصيص مساحة لبرامج النشاط اللا منهجي المتعلقة بالمواطنة الفاعلة.

للأسف نجد في كثير من الأحيان (كما نلاحظ في هذا التقرير) أن عناصر الأبحاث تغلب على توجهات الشباب نحو المشاركة في الحياة العامة والانتخابات النيابية بصورة خاصة، وينظرون إلى العوائق والمحبطات والمشكلات أكثر مما ينظرون إلى الفرص المتاحة لهم للعمل والاشتباك مع الواقع. فالمطلوب مراجعة للتشريعات والسياسات وتعزيز المؤسسات المعنية بهذا الشأن، والوصول إلى بناء استراتيجية وطنية لتحقيق ذلك.

وبالرغم من كل ما سبق، فمن الواضح أن الاتجاه العام لدى الشباب يبحث عن الإصلاح والتغيير والاندماج، لكنهم يتلمسون الطريق إلى تحقيق ذلك عملياً. كما إنّه من الضروري نقل بعض الفئات الشبابية من سياسات الشارع إلى اللعبة السياسية، وهذا يحدث عبر إدماجهم في مؤسسات الدولة والعمل العام، وتوفير البيئة الحاضنة لتحقيق ذلك، مما يتطلب خطوات من جهة الشباب وأخرى من جهة الحكومات والمسؤولين في الدولة عموماً.

في تقديم هذا التقرير لا يسعني إلا أن أشكر كل الشركاء بدايةً من مؤسسة فريدريش أيبرت ومركز الفينيق وفريق معهد السياسة والمجتمع والشباب الذين شاركوا بفعالية شديدة في الجلسات الحوارية وقدّموا آراءً ثمينة ومهمة مكنتنا من رصد بعض اتجاهات الشباب الأردني نحو المشاركة السياسية والحياة العامة وتقديم الخلاصات والتوصيات التي ستقرّونها في التقرير الذي بين أيديكم.

مقدمة

1. فكرة المشروع وأهدافه

يمثل هذا التقرير وقائع الجلسات الحوارية المكثفة التي عقدها معهد السياسة والمجتمع للدراسات والأبحاث مع مركز الفيثيق للدراسات المعلوماتية والاقتصادية ومؤسسة فريدریش أيرت (الألمانية- مكتب عمان)، خلال الأسبوعين اللذين سبقا الانتخابات النيابية في 10 تشرين الثاني 2020، بمجموع عشر جلسات تناولت موضوعات ومحاور متنوعة ومتعددة متعلقة بمشاركة الشباب السياسية وتأثيرهم في الانتخابات النيابية، عبر تطبيق الزووم بسبب الظروف المرتبطة بالجائحة الصحية كوفيد 19.

انطلق هذا المشروع من زاويتين رئيسيتين؛ الأولى التنمية السياسية من خلال تعزيز مشاركة الشباب الإيجابية الفاعلة، والثانية بحثية لدراسة اتجاهات الشباب ومواقفهم وآرائهم وتحليلها بخصوص المشاركة في الانتخابات النيابية. وقد عكست عناوين الجلسات العشرة وفلسفتها محاولة تحقيق هذا الهدف من خلال بناء قنوات الحوار والتواصل ما بين سياسيين ومسؤولين فاعلين في الحياة السياسية الأردنية من جهة ومجموعة من الشباب تطرح رؤاها واتجاهاتها وأسئلتها ليناقشها الآخرون، فتحقق أمرين رئيسيين؛ الأول أنّ الجلسات شكلت «مجموعات مركزة» Focus Groups، وثانياً الحوار والتواصل بين الطرفين (السياسيين والمسؤولين والشباب) لردم الفجوة التي بدت واضحة خلال الأعوام السابقة.

المشكلة التي تأسس عليها المشروع تمثّلت بنزوع واضح لدى شريحة كبيرة من الشباب الأردني إلى ممارسة المواقف السياسية وإبداء الآراء المختلفة من خلال التظاهرات الاحتجاجية فقط، من دون محاولة التحول إلى عمل سياسي منظم طويل المدى، سواء من خلال الاندماج في أحزاب سياسية أو قوى ضغط تعبر عن جيل الشباب الأردني أو حتى تشكيل تيارات شبابية تشارك في العملية السياسية، بخاصة الانتخابات النيابية، لإيصال نخبة قيادية تمثل هذا الجيل.

ما يزال جيل الشباب في الأردن، بصورة عامة، يشعر بالاعتراب عن العمل السياسي المنظم أو حتى بوجود فجوة مع مؤسسات الدولة، بخاصة شباب الأطراف والمحافظات مع تنامي مشكلات البطالة وارتفاع معدلها إلى مستويات قياسية وصلها في العام 2020 إلى 23 %، بالتزامن والتوازي مع تنامي الفجوة الاقتصادية ما بين الفقراء والأغنياء، التي أخذت بدورها طابعاً اجتماعياً- جغرافياً بين المحافظات والعاصمة عمان، ما يفسّر حالة الغضب والإحباط والشعور بالتمهيش - في كثير من الأوقات- لدى شباب المحافظات.⁽¹⁾

وبالرغم من أنّ هنالك إدراكاً ملحوظاً لدى صانع القرار ومؤسسات الدولة لمدى خطورة هذه الفجوات، ومن الحجم الكبير في المشروعات التي وُجّهت للشباب، في مختلف المجالات، والهيئات الشبابية التي تأسست برعاية ودعم من الدولة (على سبيل المثال هيئة شباب كلنا الأردن كذراع لصندوق الملك عبدالله الثاني، ومبادرة حقق كذراع

1- انظر عن ارتفاع معدلات البطالة: ارتفاع معدلات البطالة في الأردن إلى 23%، جريدة الغد، 8-9-2020.

شبابي لمؤسسة ولي العهد التي كرس اهتمامها لجيل الشباب، وغيرها من مؤسسات وفعاليات لوزارة الشباب التي أسست مبادرات المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية الذي يشمل برلمان الشباب والحكومة الشبابية (2019) إلا أنّ ملامح الخطاب الشبابي الغاضب والفجوة بينالشباب والحياة السياسية يؤثران على علاقة الشباب بالدولة!⁽¹⁾

1- بخصوص هيئة شباب كلنا الأردن فقد تأسست عام 2006، وجاء في تعريفها على موقعها الإلكتروني أنّها «إحدى مبادرات جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم التي ينفذها صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية. تهدف الهيئة إلى تفعيل دور الشباب كشريك حقيقي ومؤثر في الحياة العامة، سواء على الصعيد الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي، من خلال بناء قدرات الشباب وتعزيز ثقافة المبادرة والعمل التطوعي لديهم. إضافة إلى التشبيك بين مختلف المؤسسات العاملة في قطاع الشباب». انظر: <https://cutt.us/YNyha>، أما مبادرة حقوق التي تمثل أحد مشروعات مؤسسة ولي العهد، فقد جاء في تعريف المبادرة وأهدافها على الموقع الرسمي لها " تسعى مبادرة حقوق إلى صقل شخصية الشباب الأردني من طلبة الصفين التاسع والعاشر من كلا الجنسين في كافة المدارس الحكومية في المملكة؛ عبر برامج قيادية تعقد بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ضمن أربعة محاور؛ تضم ورشات عمل تدريبية وزيارات ميدانية ومخيمات؛ تعزز تفاعل الشباب مع نظرائهم وبيئتهم المحلية في مختلف أرجاء الأردن؛ وتساعدهم على إحداث تغيير ذي أثر إيجابي عبر مجموعة من القيم التي تتضمن: النزاهة، والقدرة على التكيف، والتعلم من الفشل، والالتزام، والعمل الجاد، والمسؤولية؛ ليصبحوا قادة يتخلون بالانفتاح العقلي والثقة بالنفس، قادرين على بناء المستقبل بكل عزم". <https://www.cpf.jo/ar/our-initiatives/%D8%AD%D9%82%D9%82>، ويذكر أن مؤسسة ولي العهد تأسست في العام 2015، وجاء بالتعريف بها " مؤسسة ولي العهد، تم تأسيسها في العام 2015، للإشراف على تنفيذ مبادرات سمو ولي العهد، الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، رؤيتها هي "شباب قادر لأردن طموح"، تعمل وفق محاور عمل محددة هي، الجاهزية للعمل والريادة، القيادة، والمواطنة، كما تعمل ضمن مجموعة من القيم هي الشمولية، الابتكار، الأخلاقيات، والإيجابية. تسعى المؤسسة لتحقيق العديد من الأهداف على الصعيد الإستراتيجي؛ مثل تقوية وتمكين البيئة الشبابية الداعمة، قيادة الفكر والتفكير الداعم للشباب والشابات، الوصول والتأثير في الشباب والشابات من كافة محافظات المملكة، وقيادة مبادرات شاملة للشباب والشابات". انظر: <https://cutt.us/T9a3o>، وحول المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية، فقد جاء في تعريفه " المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية: هو مظلة شبابية وطنية تنفذها وزارة الشباب بأفكار وبرامج ومشاريع وكوادر شبابية من الشباب والى الشباب وبشراكة مشتركة معهم ... وينفذ المعهد السياسي مجموعة من البرامج والمشاريع المعنية بإشراك الشباب بالحياة العامة وتفعيل دورهم في عملية صناعة القرار من خلال البرنامج الوطني بمشروعه مشروع الحكومة الشبابية الأردنية ومشروع البرلمان الشبابي الأردني، إضافة لبرنامج الأكاديمية السياسية والتي تقدم مجموعة من الدورات التدريبية للشباب في العمل السياسي ضمن مرآ ك المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية في كل محافظة"، انظر: <https://www.shababgovjo.org/SiteContent.aspx?id=118>

وفي استطلاع اتجاهات الرأي العام الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية قبل أشهر قليلة من الانتخابات النيابية برز بوضوح اتجاه يتجاوز أغلبية المواطنين بمقاطعة الانتخابات النيابية أو العزوف عن التصويت، وهي النسبة التي ترتفع أكثر - وفقاً لاستطلاع الرأي الحالي والسابقة- لدى جيل الشباب الذي يكون في العادة أقل حماساً للمشاركة في الانتخابات.⁽¹⁾

تأسيساً على ذلك هدف المشروع إلى بناء جلسات حوارية مع الشباب لفحص هذه المواقف واختبار الآراء تجاه الانتخابات النيابية والمشاركة السياسية والفاعلة من جهة وتعزيز اتجاه المشاركة السياسية الفاعلة في الانتخابات النيابية من جهة ثانية.

2. منهجية المشروع

تقوم منهجية المشروع - كما ذكرنا سابقاً- على إعداد جلسات حوار مكثفة منهجية، ترتبط كل جلسة بموضوع محدد متعلق بالعوامل والاتجاهات المؤثرة على مشاركة الشباب في الانتخابات، واستنطاق نتائج النقاش بين المسؤولين والسياسيين والمجموعة المتحاور، وصولاً إلى استخلاص المحاور والنتائج والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها سواء في دراسة اتجاهات الشباب ومواقفهم أو بناء سياسات لتعزيز مشاركتهم الانتخابية.

عيّنة المشاركين في الجلسات النقاشية

شملت عيّنة المشاركات والمشاركين في الجلسات النقاشية وعددها (8) جلسات؛ مجموعات متنوعة من الشباب الأردني الناشط في المجتمع المدني والمشتبك بقضايا الشأن العام، والتي بلغت (46) مشارك (ة)، للفئة العمرية ما بين (18-30) عام، من مختلف مناطق الأردن، ومن خلفيات اجتماعية وسياسية متنوعة، بحيث مثل المشاركون محافظات؛ (العقبة، معان، البلقاء، عمان، الزرقاء، جرش، عجلون، إربد، المفرق) بالإضافة إلى مشاركات شبابية من دوائر البادية.

الجدول (1-1)

توزيع أفراد العيّنة بحسب النوع

النسبة المئوية	التكرارات	الجنس
48.9	22	الذكور
51.1	23	الإناث
100	46	المجموع

الجدول (2-1)

توزيع أفراد العينة بحسب الفئة العمرية

النسبة المئوية	الفئة العمرية
61.8	18-24 سنة
38.2	25-30 سنة

أدار الحوارات أحمد القضاة، مسؤول الإعلام والاتصال في معهد السياسة والمجتمع، وتم ترتيب 9 جلسات رئيسية، واستقطاب مجموعات من الشباب الفاعلين في المحافظات، بالإضافة إلى مسؤولين وشخصيات سياسية، مع وضع معايير محددة لاختيار المجموعات الشبابية والسياسيين. فعلى صعيد المجموعات برزت معايير التنوع الجغرافي، من أبناء المحافظات المختلفة، والعمر 20-35 عاماً، والجنس (ذكوراً وإناثاً)، والتنوع في الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والاهتمامات الشخصية. أمّا على صعيد الشخصيات السياسية فقد كان الحرص على اختيارهم ممن يمتلكون المهارات والقدرات السياسية في التفاعل مع الشباب، مع الابتعاد عن المترشحين للانتخابات النيابية، وتمت مراعاة الاتجاه السياسي والايديولوجي بحيث نكون أمام تنوع حقيقي في اتجاهاتهم، والمعيّار الأخير يتمثل في أن يكون ممن يؤمنون بالمشاركة السياسية الفاعلة للشباب في الانتخابات، سواء كان في الحكومة أو قريباً منها أو في المعارضة السياسية.

3. تقسيم المشروع

بناءً على ما سبق تم تقسيم المشروع إلى سلسلة جلسات وموضوعات رئيسية؛

1. الشباب وجدل المشاركة والمقاطعة، وكان السياسي هو أمين عام وزارة الشؤون السياسية والنيابية، علي الخوالدة، وتناولت الجلسة موضوع المشاركة والمقاطعة والعزوف، لاستنطاق أسباب المشاركة أو المقاطعة للشباب والاتجاهات المتعلقة بذلك. وقد عقدت الجلسة الأولى بتاريخ 1 تشرين الثاني.

2. الشباب والمشاركة والأحزاب السياسية، وكان السياسي هو جميل النمري، أمين عام الحزب الديمقراطي الاجتماعي، ونائب سابق وكتب ومحلل سياسي، وتناولت الجلسة موضوع الشباب والأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات النيابية. وقد عقدت الجلسة بتاريخ 2 تشرين الثاني.

3. لماذا أشارك؟ وما هي مبررات المشاركة والأسباب والعوامل التي تعزز مشاركة الشباب في الانتخابات النيابية والحياة السياسية، وكان الضيف د. رحيل غرايبة، أمين عام حزب المؤتمر الوطني (زمزم)، وقد عقدت الجلسة بتاريخ 3 تشرين الثاني.

4. الانتقال من الحالة الاحتجاجية إلى العمل السياسي الإصلاحي، وكان الضيف د. محمد أبو رمان، الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية ووزير الشباب ووزير الثقافة السابق، وتناولت الجلسة قراءة الأسباب والعوامل التي تقف وراء الممارسات الاحتجاجية للشباب وكيفية إدماجهم في العمل العام والسياسي البنائي. عقدت الجلسة بتاريخ 4 تشرين الثاني.
5. قضايا المرأة في الانتخابات ورؤية الشباب ومدى التعبير عنهم، وكانت ضيفة الجلسة النائب السابق، وفاء بني مصطفى، والخبيرة والمتخصصة في شؤون المرأة، وقد ناقشت دور المرأة في مجلس النواب، ورؤية الشباب لكيفية تعزيز ذلك. عقدت الجلسة بتاريخ 5 تشرين الثاني.
6. كيف نعزز مشاركة الشباب في الحياة السياسية، والضيف هو المحامي والناشط السياسي، سائد كراجه، وهو من مؤسسي حزب التحالف المدني، وقد ناقشت الجلسة السياسات والإجراءات المطلوبة لتعزيز مشاركة الشباب في الانتخابات وكيفية تطوير نوعية هذه المشاركة. عقدت الجلسة بتاريخ 7 تشرين الثاني.
7. ما المطلوب من الشباب في الانتخابات النيابية؟ والضيفة هي د. ريم أبو حسان، وزيرة التنمية الاجتماعية سابقاً، ومن المتخصصات في موضوع الإصلاح والمجتمع المدني، وناقشت المهمات والإمكانيات التي يمكن أن يقوم بها الشباب في الانتخابات النيابية، وقد عقدت الجلسة بتاريخ 8 تشرين الثاني.

8. ما هي أسس اختيار المرشح والقائمة وكيف أقيم المرشحين وبرامجهم؟ وما هي معايير الاختيار لدى الشباب الأردني، وكانت الضيفة جمانة غنيمات، وزيرة الإعلام والاتصال سابقاً، ورئيسة تحرير صحيفة الغد اليومية الأردنية سابقاً، وقد عقدت الجلسة بتاريخ 9 تشرين الثاني.

يمثل هذا التقرير، إذن، حصيلة وقائع واتجاهات الجلسات الحوارية السابقة، بالإضافة إلى تلخيص أبرز النتائج والتوصيات. ولا يسعنا في النهاية إلا أن نشكر كل من قام بعمل دؤوب ومكثف لإعداد الجلسات وإنجاز التقرير والوصول إلى هذه المرحلة من النتائج والتوصيات.

عن مؤسسة فريدرش إيرت لا بد من توجيه شكر خاص لمدير المكتب في عمان، تيم بتشولات الذي قدّم الدعم والمساندة والمشاركة في إنجاز هذا العمل، والسيدة بتول زيدان مديرة برنامج القيادات الشبابية في المؤسسة، التي عملت بمجهود كبير وبتفان على أن ترى الجلسات النور، وعلى إنجاز الأمور اللوجستية.

كما نشكر د. أحمد عوض، مدير مركز الفينيق للدراسات المعلوماتية والاقتصادية، الذي مدّد الشراكة والعون لإنجاح هذا المشروع وكانت مؤسسته شريكاً فاعلاً لإنجاح المشروع. والأمر نفسه ينطبق على فريق معهد السياسة والمجتمع، ابتداءً من رئيس المعهد. د. جعفر حسّان، وعريب الطراونة مديرة البرامج وأحمد القضاة مدير الإعلام والاتصال ومنسق المشروع، وكل من عبّدة فرج الله وعبدالله الجبور

الذين عملا بصورة فاعلة على الإعداد للجلسات وتقديم هذا التقرير، كما نوجه الشكر الموصول إلى فريق الإعلام المجتمعي صالح وداليا اللذين قاما بجهود كبيرة في إنجاز هذا العمل.

-1-

الشباب وجدل المشاركة والمقاطعة

ناقشت الجلسة موضوع المشاركة والمقاطعة والعزوف، في محاولة لاستنطاق أسباب المشاركة أو المقاطعة للشباب والاتجاهات المتعلقة بذلك، ومحاولة قياس مقدار ثقة الشباب بالنظام الانتخابي القائم وكيفية تطويره من وجهة نظرهم.

من جهته حاول د. علي الخوالدة وهو أمين عام وزارة الشؤون السياسية والنيابية تنفيذ سلبية خيار المقاطعة الذي وصفه بحالة عزوف اجتماعية أكثر منه حالة مقاطعة سياسية، رافضاً تواجد مصطلح المقاطعة في العملية الانتخابية اردنياً وعالمياً، مؤكداً على أن الشباب في الأردن بإمكانه حسم العملية الانتخابية والتأثير في مجرياتها، وذكر بأن عدد الشباب الذين يحق لهم التصويت ممن هم دون سن 30 عام في الانتخابات المقبلة يقدر بـ 600 ألف ناخب مؤكداً حاجة الشباب للتغيير، وأن عملية تشجيع مشاركة الشباب في العملية الانتخابية هي ليست فقط مسؤولية الحكومة، أيضاً هي مسؤولية مشتركة مع مؤسسات المجتمع المدني.

تناول الشباب إشكالية الجانب التشريعي الذي يجدونه عائقاً أما فاعلية مشاركتهم، حيث لم تشمل التعديلات التي طرأت على الدستور وقوانين

الانتخاب مسألة تخفيض سن الترشح الذي لايزال 30 عام بالرغم من الزخم الديمغرافي والانتخابي الكبير الذي يشكله الشباب، كما حذر أحد الشباب من عملية تأخير دمج الشباب في الحياة السياسية للحصول على مشاركة سياسية أكثر فعالية تكتسب باستمرار دورس وتجارب مفيدة في هذا المجال.

كما يجد أحد الشباب بعملية المقاطعة، سلوك يهدف إلى إيصال رسائل عن حالة عدم الرضى التي يعيشها الشباب اجتماعيًا وسياسيًا، وأشارت مشاركة أخرى إلى حالة التقصير المؤسساتي في مجال التنمية والثقيف السياسي.

يؤكد الخوالدة إلى أن مهمة التنمية السياسية والثقيف السياسي المبكر التي طرحها المشاركون في إطارها الرسمي، هي بالأساس عملية تكاملية مع مجموعة من الوزارات بداية من وزارة التربية والتعليم، مرورًا بوزارة التنمية الاجتماعية والتعليم العالي، وصولاً إلى وزارة الشؤون السياسية والنيابية.

حول إدماج الشباب في العمل الحزبي، قال الخوالدة بأن أرقام وزارة الشؤون السياسية والنيابية تشير إلى نسبة الشباب الأعضاء في الأحزاب ممن هم دون سن 35 عام تبلغ 33%، وبالرغم من ذلك لا يوجد فاعلية كبيرة، كما يعزز ذلك بدراسة أعدتها الوزارة حول الحالة الديمقراطية الداخلية للأحزاب، كشفت أن 80% من الأحزاب لم تغير قياداتها منذ فترة طويلة، ومنها ما يصل إلى 20 عام، وهذا بطبيعة الحال يشكل

عاملاً طارداً للشباب من العمل الحزبي، في نفس الوقت أكد الخوالدة أن نظام تمويل الأحزاب الجديد يشجع مشاركة الأحزاب في الانتخابات.

ربطت إحدى المداخلات صعوبة ترشح الشباب إلى الانتخابات بسبب تردّي الوضع المادي للشباب الذي يستوجب رسوم تقديم وميزانية لترويج العملية الانتخابية، فيما يتعلق بعمل الشباب الحزبي، أشارت نفس المداخلة إلى موروث التخوف من الأحزاب، بينما أشارت إحدى المشاركات وجود إشكالية في قانون الانتخاب، خصوصاً في دوائر البادية التي وصفتها بالدوائر المغلقة.

أشارت إحدى المشاركات إلى أهمية مبادرة الشباب في محاورة المترشحين وبالعكس، لأن الحوار مع المرشحين يسهل من عملية تبادل الأفكار والبحث عن المشتركات، وعززت إحدى الشابات ذلك عندما عقدت حوار شبابي مع أحد المرشحين الذي استطاع أن يقنعها بالمشاركة بعد أن اتخذت قراراً بالعرزوف.

بيّن مجموعة من الشباب الذي أبدى عدم رغبته بالمشاركة في الانتخابات، إلى حالة عدم من عدم الثقة بقدره كل من النواب والمجلس على إحداث تغيير حقيقي وملهوس ينعكس بشكل مباشر على حياة الناس، بالمقابل دافع الشباب الذي اتخذ قرار المشاركة إلى أن مخرجات العزوف هي بالضرورة سلبية، وأن من بين المترشحين من هم أفضل من البقية بالتالي عملية المشاركة تساهم ولو جزئياً في تحسين أداء المجلس لاحقاً.

الخلاصة

يشكل عامل شرط سن الترشح حاجزاً وركيزة أساسية بالنسبة للشباب في تفعيل مشاركتهم في كل من الانتخابات النيابية والعمل الحزبي، وأن هناك حاجة ضرورية إلى مراجعة قانون الانتخاب وتعديل مواد الدستور وتطويرها في صالح منح الفرصة لأكثر عدد من الشباب في تكون التكتلات الحزبية والمشاركة في الانتخابات.

لا تزال تسود حالة من اللاتقنة بين الشباب والمؤسسات العامة، وهذه الحالة تتطور بشكل سلبي ملحوظ حيث تجد مجموعات من الشباب أن المؤسسات الرسمية تبادلهم حالة اللاتقنة فيما يتعلق بالعمل الرسمي والتواجد في مناطق صنع القرار وتسلم الوظائف القيادية.

أصبحت الحاجة ضرورية أكثر من أي وقت مضى لتفعيل الثقافة والمشاركة السياسية الفاعلة في النظام التربوي الرسمي، بحيث تبدأ عملية التنمية السياسية من سن مبكر في المدارس والجامعات، وتخصيص مساحة لبرامج النشاط اللامنهجي المتعلقة بالمواطنة الفاعلة.

-2-

الشباب والأحزاب والمشاركة السياسية

اتسمت جلسة «الشباب والأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات»، باتجاه واضح وعام لدى المشاركين الشباب عموماً بموقف نقدي نحو الأحزاب السياسية عموماً، على أكثر من صعيد، في مقدمتها عدم فعالية

الأحزاب السياسية، وضعف العلاقة بين الأحزاب وجيل الشباب، كما كرر مشاركون مخاوفهم من العمل الحزبي والسياسي.

من جهته ناقش أمين عام الحزب الديمقراطي الاجتماعي، جميل النمري، حجج وأراء الشباب وقدم إجاباته على الانتقادات والآراء المطروحة، بخاصة ما يمكن أن نطلق عليه مأزق الأحزاب في عدم قدرتها على استقطاب جيل الشباب اليوم، مقارنةً بالعقود السابقة، كما أقر النمري نفسه.

1. عدم فعالية الأحزاب السياسية؛ يمكن القول أنّ أغلب مساحة النقاش والحوار في الجلسة انصبّ على جملة من الانتقادات التي وجهها الشباب للأحزاب السياسية، وتصوّرهم بعدم قدرتها - أي الأحزاب - على إحداث فرق. وقد حمل المشاركون الأحزاب السياسية (التي تقترب من 50 حزباً) عموماً مسؤولية عدم الفعالية السياسية، وعدم القدرة على كسر الجمود في الواقع السياسي، وذكر أغلب المتحاورين أنّهم لا يرون أي دور للأحزاب في عملية الإصلاح والتغيير، ولا قدرة على إيجاد حلول للوضع الذي يعاني منه الشباب.

ومن ضمن الانتقادات - أيضاً - غياب الأحزاب عن الواقع اليومي للمواطنين والشباب، وعدم اقتراب برامجهم من المشكلات التي يعاني منها جيل الشباب، بخاصة المشكلات الاقتصادية والتنموية، في المحافظات، وتساءل أحد الشباب المشاركين كيف يطلب منه

التصويت لحزب معين أو مرشح حزبي وبرامج الأحزاب ما تزال غامضة لا تقدم إجابات مقنعة وواقعية للمشكلات الواقعية؟! وانتقد آخرون ضعف البرنامج العملي الإجمالي لدى الأحزاب السياسية، فيقول أحدهم ترى في برنامج المرشح الحزبي أنه سيحل مشكلات كذا وكذا، من دون أن يوضح لنا كيف؟ وما هو مشروعه الواقعي الفعلي، فلماذا أصدّق فعلاً أنه قادر على إحداث مثل هذا التغيير على أرض الواقع.

وأشار شباب آخري إلى نظرة نمطية سائدة لدى الشباب تحمل طابعاً تشاؤمياً، وكذلك الأمر سلبياً ومشككاً تجاه دور الأحزاب في الحياة العامة، إذ لا تكاد ترى أثراً لها في مجلس النواب ولا في الواقع السياسي، ورأى آخرون أنّ الأحزاب السياسية مقيدة لا تمتلك الحرية الحقيقية في تقديم تصورات ورؤى سياسية إصلاحية حقيقية.

من الانتقادات التي وجهها المشاركون - أيضاً- أنّ الأحزاب مشتتة وغير متفقة على برامج وطنية شاملة ومتكاملة، لذلك فهي ضعيفة ومحدودة، وتحولت في كثير من الأوقات إلى سلم لتحقيق مصالح شخصية وقوية أو حتى أجندات معينة، ما يجعل الشباب متشككاً فيها وفي انخراطه في العمل الحزبي عموماً ضمن الواقع الحالي.

2. قدرة الأحزاب على استقطاب الشباب؛ أكد أغلب المشاركين أنهم يرون ضعفاً ملحوظاً في قدرة الأحزاب السياسية على استقطاب جيل الشباب اليوم، وتساءل أحد الشباب المشاركين عن نسبة القيادات الشبابية في الأحزاب السياسية، ومعدل مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار في هذه الأحزاب، وأخيراً عن مدى اقتراب الأحزاب من ملامسة هموم الشباب في برامجها وتوجهاتها وأطروحاتها.

كثير من الشباب المشاركين رأوا أن الأحزاب السياسية تعاني من «الشيخوخة»، على صعيد القيادة والبرامج والقدرة على بناء قنوات التواصل مع جيل الشباب، سواء في الخطاب أو اللغة أو الأدوات المستخدمة، فكم من الأحزاب - يتعجب أحد المشاركين - تمكنت فعلاً من تطوير قدراتها الاتصالية على مواقع التواصل الاجتماعي، وطوّرت اللغة وأشعرت جيل الشباب أنّها تملك خطاباً قريباً منهم؟ يجيب نفسه على ذلك: أنه لم ير أي حزب قام بذلك.

ما تزال خشية حقيقية - بعض الشباب - من أجندة الأحزاب السياسية، بخاصة تجاه الشباب ويرون أنّ كثيراً من الأحزاب تتعامل مع الشباب كوسيلة لصعود آخرين على أكتافهم، كما انتقدوا سعي الأحزاب في الانتخابات الحالية إلى إشراك عدد من الشباب في قوائمهم الانتخابية (من يزيدون على 30 عاماً، وعلى الأغلب تقل أعمارهم عن 35)، واعتبروا تلك المشاركة شكلية ووهمية، تهدف إلى الحصول على الدعم المالي الإضافي المقدم من الحكومة

للأحزاب التي تشرك الشباب (وفق نظام المساهمة المالية لدعم الأحزاب السياسية)، وتساءل أحدهم كيف يتقدم شاب باسم حزب سياسي، وعلى قائمته، للانتخابات النيابية، ونحن نعرف تماماً أنه لا ينتمي إلى الحزب، ولا يملك تاريخاً معه، ولا يقدم برنامجاً للشباب ضمن الحزب.

3. عوائق سياسية واقتصادية؛ فقد كثر العديد من الشباب المشاركين مخاوفهم وهو اجسهم من أنّ الانتساب للأحزاب السياسية سيؤدي إلى حرمان الشاب من فرص عديدة، بخاصة في مجال العمل العام والخاص في بعض الأحيان، وأشاروا إلى أنّ موروث الأحكام العرفية ما يزال قائماً، وقدم بعض الشباب دلائل على ما يقولون باشرط بعض المنح الجامعية الرسمية أن يكون الحاصل عليها غير ملتزم بحزب معين، وبوجود ملاحقات ومتابعات لمن يمارسون الأنشطة الحزبية.

يبدو أنّ هذا السبب يصل بنا اليوم إلى بعد مهم وهو الجانب الثقافي في موقف الشباب من العمل الحزبي والسياسي عموماً، ففي الوقت الذي يبحث فيه الشباب عن فرص عمل ويحاولون الوصول إلى الحقوق الأساسية لهم فإنهم ما يزالون يرون أنّ الانخراط في العمل الحزبي قد يعيق هذا الشرط، أو يؤدي بهم إلى الملاحقة والمساءلة.

الجانب الاقتصادي هو الآخر هيمن على مشاركات بعض الشباب من أكثر من زاوية؛ الأولى غياب الحلول الاقتصادية المبتكرة - كما يقول أحدهم- عن برامج الأحزاب السياسية، فطالما الأحزاب لا تملك رؤية مفيدة للمشكلة الكبرى التي يواجهها جيل الشباب اليوم، فما الفائدة من الانضمام إليها؟

أما الزاوية الثانية، التي طرحها بعض الشباب، فتتمثل في أولوية الهم الاقتصادي لهم على التفكير في الاندماج في العمل الحزبي والسياسي، يتساءل أحد الشباب: كيف تتوقعون منا أن نكون فاعلين في الحياة السياسية والحزبية أو أن نفكر في الإصلاح السياسي، مثلاً، ونحن لا نملك ثمن مصروفنا اليومي ولا أجرة المواصلات؟! وماذا سأقول لوالدي: أنا مشغول بالإصلاح السياسي وأنا لا أملك عملاً؟! كم من الشباب العاطلين عن العمل اليوم أصبحوا عبئاً على عائلاتهم؟ وكم من العائلات التي لديها أكثر من خريج جامعي عاطل عن العمل؟! مثل هذا الواقع يجعل الشباب بمثابة «قنابل موقوتة» لا يدفعهم إلى العمل السياسي والحزبي، الذي سينظر له حينذاك بوصفه ترفاً، كما يلخص هذا الشاب!

4. الشباب والمجتمع المدني والتدريب: يقدم بعض الشباب المشاركين تساؤلات مهمة عن السبب الذي يقف اليوم وراء تضخم مشاركة الشباب في مؤسسات المجتمع المدني وفي الاندماج بمشروعاتها بينما يعزفون عن العمل الحزبي؟! وهي ملاحظة جديرة بالاهتمام بخاصة خلال الأعوام الأخيرة، إذ نجد أنّ هنالك آلاف الشباب

الأردني الذين انخرطوا في عمل هذه المنظمات والجمعيات والمؤسسات، وربما يفسر ذلك على أكثر من صعيد، العامل المالي إذ تقوم هذه المؤسسات بتقديم بدل مالي للمشاركة الشبابية، وتقدم ميزات أخرى شبيهة كالسفر إلى الخارج والتدريب وتطوير القدرات والمهارات، وقد ينظر البعض إلى أن عدم انخراط هذه المؤسسات في العمل السياسي المباشر سبباً آخر يخلص الشباب المشاركين من الهواجس والخاوف المتعلقة بالعمل الحزبي، كما أشرنا سابقاً.

لكن على الطرف الآخر، فقد ذكر بعض الشباب ملاحظة مهمة تتمثل بما حصل لدى آلاف الشباب الذين يتدربون في برامج العمل السياسي والمدني - ضمن مشروعات مؤسسات المجتمع المدني- على العمل المدني والثقافة السياسية الديمقراطية، ومهارات بناء الحملات وكسب التأييد وغيرها من برامج ومشروعات، لكنهم يقفون عند هذا الحد ولا يمارسون عملياً العمل السياسي والحزبي، يقول أحدهم أصبحت لدينا «نخمة تدريبية»؛ لم تبق دورة تدريبية على العمل السياسي إلا ودخلناها، ولم تبق مهارة إلا وحصلناها؟ وأصبحنا خبراء في هذه البرامج التدريبية؟ لكننا في النهاية لا نمارس - فعلياً- أي من هذه المهارات والقدرات، لأن الواقع السياسي منفصل تماماً عن ذلك!

5. تراجع دور الأحزاب السياسية في الحياة العامة: اعترف أمين عام الحزب الديمقراطي الاجتماعي، جميل النمري بتراجع دور الأحزاب في الحياة السياسية، وذكر أنه يمارس العمل السياسي

والحزبي منذ سبعينيات القرن الماضي، وكان في الحزب تيار شبابي فاعل، وهو الآن أمين عام حزب سياسي، لدى مقارنته بين التفاعل الشبابي مع الأحزاب السياسية والواقع الحالي يرى بأن الإقبال الشبابي - سابقاً - حتى في مرحلة الأحكام العرفية كان أفضل حالاً مما عليه الواقع اليوم.

قوة الأحزاب السياسية ظهرت، كما يشير النمري، خلال انتخابات 1989، التي كرست عودة الحياة النيابية، أذ حصل الإسلاميون وحلفاؤهم على قرابة 25 مقعداً، وحصل القوميون واليساريون على 15 مقعداً، وبرزت قيادات حزبية في تلك المرحلة، ثم بدأت عجلة الحياة السياسية بالتراجع، وتأثر دور الأحزاب السياسية بذلك، وأصبح هنالك تحجيم ملحوظ في حضور الأحزاب، طالما أنها لا تتغير بصورة ملحوظة في الواقع السياسي، وطالما أنها لا تجد طريقاً مباشراً وفعالاً للتمثيل السياسي في البرلمان والحكومة، فلماذا يقبل الناس عليها؟

لذلك - كما يشير النمري - أصبحت الأحزاب بنظر كثير من الناس بلا فائدة وهامشية، وتغولت الاعتبارات العشائرية والاجتماعية على الحزبية في اختيار المرشحين، وأصبح كثير من المرشحين يفضلون خوض الانتخابات باسم عشائريهم لا الأحزاب السياسية، حتى لو كانوا أعضاء في هذه الأحزاب، لأنّ القناة العشائرية هي التي توصل إلى القبة وليست الحزبية!

تحمل النمري السياسات الرسمية جزءاً من المسؤولية كما تحمل الأحزاب السياسية جزءاً آخر، وتحمل الشباب مسؤولية هم الآخرون، من خلال عدم محاولاتهم الجدية في معرفة الأحزاب السياسية وقراءة برامجها والإطلاع عليها بصورة دقيقة، بدلاً من ذلك تكتفي نسبة كبيرة من الشباب - كما يرى النمري- بالصورة الانطباعية الأولية التي تتضمن أحكاماً عامة على جميع الأحزاب السياسية، ومن دون الأشتباك العملي مع واقع هذه الأحزاب.

ومن الأمثلة التي ضربها النمري على محاولة بعض الأحزاب الاقتراب من جيل الشباب وتجديد خطابها السياسي والأيديولوجي تأسيس شبكة شدا لدى الحزب الديمقراطي الاجتماعي، التي يقودها عدد من الشباب ومعنية بالتعامل مع الشباب الأردني، وتقدم خطاباً سياسياً قريباً من جيل الشباب، وتطور أدواتها في الاتصال الإعلامي والسياسي.

كما أشار النمري - أيضاً- إلى أنّ هنالك عدد من الشباب المتميزين في صفوف مرشحي الحزب، ولديهم القدرات والمهارات اللازمة لنحوض الانتخابات، فالحزب كان حريصاً - والقول للنمري- على تعزيز حجم المشاركة الشبابية كماً ونوعياً.

الخلاصة

يمكن تلخيص الأسباب والعوامل التي خلقت الرأي العام السابق لدى المشاركين الشباب تجاه الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات النيابية في مصطلح «عدم الجدوى»، طالما أن الأحزاب لا تؤثر في عملية التمثيل السياسي بصورة جوهرية ونوعية، وطالما أنها لا تقدم بالضرورة خدمات وميزات للشباب تساعد على مواجهة ظروفهم الاقتصادية، فلماذا المشاركة في العمل السياسي والحزبي!

تلاحظ الفجوة بين الشباب المشاركين في الحوار، الذين يمثلون نسبة من الشباب الأردني في محافظات متعددة، والأحزاب السياسية. وبدا أن هنالك مجموعة من الأسباب الموضوعية كبعض السياسات والممارسات الرسمية التي تتشكك في العمل الحزبي وتحاربه، بخاصة في الجانب المعارضة، والأسباب الذاتية (المرتبطة بالأحزاب السياسية نفسها) التي ذكرها الشباب واقعية كعجز كثير من الأحزاب السياسية عن تطوير خطابها ورؤيتها السياسية، وضعف تمثيل الشباب في الأطر القيادية وعملية صنع القرار، وتراجع دور الأحزاب وفعاليتها في الحياة السياسية والعامّة.

في المقابل ثمة مسؤولية تقع على عاتق الشباب أنفسهم، فكثير منهم يكتفي بصورة نمطية انطباعية عامة وأفكار مسبقة معلبة عن العمل الحزبي، من دون الاقتراب بصورة موضوعية من العمل السياسي الحزبي والإطلاع على التحولات والتطورات التي حدثت لدى العديد

من الأحزاب، التي تمكنت من تحسين مستوى خطابها وتجديد أدواتها وتعزيز وجود الشباب في مواقع قيادية، وهي ما تزال أحزاب محدودة، لكنّها بدأت تدرك حجم الفجوة بينها وبين الشباب وتعمل على ردم هذه الفجوة واستقطاب الجيل الجديد.

دلالة ابتعاد الشباب حتى عن المعرفة الدقيقة بواقع الأحزاب السياسية ودورها هو أنّ مدير الحوار كان يوجّه السؤال لكثير من الشباب المنتقدين عن القوائم الحزبية وعن الشباب الذين يمثلونها في محافظاتهم، فتكون الأجوبة على الأغلب بنفي المعرفة، ما يعني أنّ الأحكام على الأغلب كانت عامة ومسبقة وانطباقية.

ومن الواضح أنّ كثيراً من الشباب غير مطلعين على حجم المشاركة الشبابية في الترشح اليوم، فهناك 111 مرشحاً ممن تقع أعمارهم بين 30-35 عاماً، منهم 65 ذكور و 46 إناث، وكذلك الأمر هناك 115 مرشح بين الـ35-40 عاماً، منهم 71 ذكور و 44 إناث.

من جهة أخرى، كما أشار النمري، إذا كانت هنالك تطورات عالمية وثقافية وتكنولوجية خلقت ظروفاً جديدة مغايرة للعمل الحزبي النمطي التقليدي، وأوجدت مساحات جديدة من العمل في المجال العام، بخاصة في التيارات والشبكات الشبابية، فإنّها تتيح للشباب مجالاً خصباً للعمل دون الاضطرار إلى البدء بالعمل الحزبي الهيراركي المنظم.

-3-

لماذا أشارك؟

ناقشت جلسة «لماذا أشارك؟» العوامل والأسباب التي تدفع بالشباب للمشاركة في الانتخابات النيابية والسياسية؟ والعوائق التي تحول دون إدماج الشباب وتمنعهم من المشاركة الفاعلة؟ ولوحظ في الجلسة أنّ

الشباب استمروا في تعريف الجوانب السلبية عموماً التي يرون أنّها تمثّل الحاجز الحقيقي أمام المشاركة الفاعلة للشباب، مع إصرار بعض الشباب على الاستمرار في تحميل الأحزاب السياسية مسؤولية مباشرة بالإضافة إلى السياسات والقوانين الرسمية.

من جهته قدّم أمين عام حزب المؤتمر الوطني زمزم، ورئيس مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان رؤيته في ضرورة الانتقال من التعريف السلبي السابق إلى الاشتباك مع العمل السياسي والإصلاحي، وصولاً إلى التغيير المطلوب، بدلاً من الاكتفاء بلوم الوضع الراهن، ودعا الشباب إلى الإفادة من التطورات التي تحدث في العالم بخاصة ما يتعلق بتشكيل وسائل وأدوات جديدة خلاقة للعمل السياسي والعام بدلاً عن الصيغ القديمة.

1. البنية التحتية للمشاركة السياسية؛ قدم عدد من المشاركين ملاحظات مهمة عن ضعف البيئة الحاضنة للمشاركة السياسية

للشباب، فلا توجد في مناهج التربية والتعليم والتنشئة السياسية في المدارس والجامعات محفزات ولا معززات لمفاهيم المشاركة، وما تتضمنه من تكريس وتجنيد لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية وتداول السلطة بصورة إجرائية عملية. وفي الوقت الذي يجادل فيه مسؤولون بأنّ هنالك برلمانات مدرسية تمثل صورة مصغرة عن المشاركة السياسية في عملية التنشئة يجيب الشباب بأنّها شكلية وسطحية، وفي المقابل فإنّ العديد من الجامعات الأردنية تحرم الطلاب فيها من مجالس للطلبة.

المفارقة التي يتحدث عنها مشاركون في الجلسة تتمثل في أنّ الجامعات تبعث برسائل وإشارات عديدة تشي بنظرة سلبية نحو العمل السياسي والحزبي في الجامعات، وفي الوقت نفسه نتحدث - كما يقول أحدهم- عن إدماج الشباب في العمل السياسي، كيف؟!

يعيد بعض الشباب الإشارة إلى المنح المشروطة بعدم انضمام الشباب إلى العمل الحزبي، ويرون أنّها تمثل نموذجاً على استقرار عقلية بيروقراطية ترى في الشباب الحزبي والمسيحي خطراً أو تهديداً للأمن الوطني، ما يبني جدراناً بين الشباب والانخراط والمشاركة في الحياة السياسية والحزبية.

2. مسار التحول الديمقراطي.. لماذا تعطل؟ يعود بعض المشاركين إلى السؤال عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء تعطل عجلة التحول الديمقراطي، منذ عودة الحياة النيابية والديمقراطية في العام 1989، ويتساءلون فيما إذا كان هنالك حسم حقيقي في أروقة

الدولة للأسئلة المرتبطة بما نريده وإلى أين سيستقر قطار الإصلاح السياسي؟ وهل هنالك نية حقيقية - في نهاية اليوم- للوصول إلى ديمقراطية ناجزة؟ ما يبرر فعلاً انخراط الشباب في ميدان الإصلاح والتغيير؟ أم أنّ هنالك تراجعاً وربما تردداً في المضي في هذا الطريق، عندئذ - يقول أحد المشاركين- ما الجدوى من كل تلك القصص والأحاديث الرسمية وغير الرسمية عن إدماج الشباب في الحياة السياسية والعامة، طالما أنّ هنالك مشكلة أصلاً وجوهرية في بنية الحياة الديمقراطية الأردنية؟

يعزز هذه التساؤلات مشارك آخري بأنّ هنالك إزاحات رئيسية عن الأسئلة الحقيقية المطلوبة، فالمطلوب اليوم ليس فقط تمكين الشباب أو المرأة والمشكلة ليست هي مشكلة الشباب وحدهم، بل مشكلة المجتمع بأسره، وطالما أنّ المجتمع نفسه غير ممكن، فمن الطبيعي أن يكون الشباب والمرأة وغيرهم وهم أعضاء في هذا المجتمع ضمن حالة «التهميش»، فما يحدث - وفقاً للمتداخل تحريف للنقاش عن مساره المطلوب، وهو كيف يمكن المجتمع ويحصل على حقوقه في المشاركة السياسية، عندها سيكون الشباب جزءاً من هذه المعادلة.

ضمن هذه الأطروحات المتشككة من جدوى المشاركة الشبابية في الانتخابات النيابية، يطرح مشاركون آخرون تساؤلات عن مدى فعالية مجلس النواب، بوصفه السلطة التشريعية والرقابية، وفيما إذا كان فعلاً يقوم بالدور المطلوب منه في هذا السياق؟! ولأنّ الإجابة بنظرهم سلبية، يرون بأنّه ما الدافع إذا للمشاركة في الانتخابات النيابية.

على الطرف الآخر فإنّ عدداً من المشاركين يرفض أيضاً خيار المقاطعة أو العزوف عن المشاركة في الانتخابات ويرى بأنّها ستعزز من الحالة السلبية، فالأصل - وفقاً لهذا الرأي- أن يقوم الشباب بالانتخاب بناءً على قناعاتهم لمن هو أصلح وأفضل للوصول إلى مجلس النواب، وفي حال لم يجدوا فعلاً شخصاً أو قائمة مناسبة، فليصوتوا حتى ولو بـ«ورقة بيضاء» كرسالة سياسية على الرغبة في الإصلاح والتغيير.

يضيف أصحاب هذا الرأي بأنّ عدم المشاركة بناءً على معايير موضوعية من الأسباب التي تؤدي إلى وصول أشخاص كثيرين إلى قبة البرلمان، وهم لا يملكون المؤهلات والقدرات المطلوبة، ولا يمثلون تطلعات جيل الشباب، مما يعزز الفجوة الحالية ويزيد حالة الإحباط والاحتقان لديهم.

3. الفجوة بين الخطاب الرسمي والواقع: ترى مشاركة أنّ هنالك مشكلة حقيقية يعاني منها الشباب الأردني اليوم تتمثل في أنّهم يسمعون كلاماً جميلاً ومهماً عن دور الشباب وإدماجهم والاهتمام بهم في كل مكان، لكن ذلك لا ينعكس على أرض الواقع بحال من الأحوال. يضيف شاب آخر مؤكداً على هذه القناعات بأنّ الشباب اليوم شيع من الكلام والحديث عن الشباب الأردني ودوره والنهوض به ومواجهة مشكلاته، فلا يوجد تطبيق حقيقي لكل تلك الخطابات - وفقاً له- على أرض الواقع.

وتساءل إحدى المشاركات عن ترجمة الكلام الرسمي على صعيد التشريعات والسياسات المتعلقة بالشباب؛ أين هي؟! لا شيء فعلياً يتغير، ما وصل بنسبة كبيرة من الشباب إلى التشكيك بكل ما يسمعون، وتقول «الحكومة نفسها لا تساعد الشباب على تغيير هذا الواقع»!

ويطالب شباب آخرون بسنّ تشريعات وترسيم سياسات تساعد فعلاً على انخراط الشباب في الحياة العامة، كقانون لتمكين الشباب مثلاً، ويتساءل بعضهم كيف يمكن تفسير أنّ سن الانتخاب هو 18 عاماً بينما سن الترشح للانتخابات 30؟ الأمر الذي يعتبرونه <

تناقضاً في السياسات! ويضيف آخرون أنّهم يعتقدون اليوم بأنّ الجميع يريد أن يركب على موجة دعوى تمكين الشباب، فأصبحوا يشاهدون بعض المرشحين يضعون شعاراً مثل «مرشح الإجماع الشبابي»، بينما هم لم يختاروه ولم يرشّوه على سبيل المثال.

4. المشاركة بهدف الضغط والإصلاح؛ يجب د. رحيل غرايبة على بعض تلك التساؤلات بالإقرار بداية بأنّ الأمور على أرض الواقع ليست مثالية ولا ووردية، وأنّ المسار الديمقراطي ما يزال يحتاج إلى دفع كبير للوصول إلى المحطات المطلوبة، لكن مثل هذا الدفع يتحقق من خلال المشاركة الفاعلة للشباب، وليس العكس، بمعنى أنّ الهدف من المشاركة في الانتخابات والعمل العام تتمثل - بالنسبة للشباب - بالاشتباك مع هذا الواقع والضغط نحو تحسين الشروط والظروف الحاضنة للعمل الشبابي، حتى لا ينتهي المطاف إلى أن

تصبح مؤسسة مثل البرلمان - مثلاً- بعيدة كل البعد عن جيل الشباب وتمثيلهم السياسي، وحتى لا يكون العامل العشائري المجرد هو الأساس الوحيد الذي يتم بناء عليه اختيار المرشحين.

ويرى رحيل أنّ الشباب إذا كانوا لا يرون بأنّ الأحزاب القائمة حالياً تحقق فعلياً أهدافهم وتشتبك مع مشكلاتهم والتحديات التي يواجهونها، فإنّ المجال مفتوح للشباب للتفكير في إيجاد منصات وأشكال للتغيير والتعبير عن مطالبهم ومشكلاتهم، وإبداع صور جديدة متنسقة مع التحولات التي تحدث ليكون لهم صوت مسموع في أروقة الدولة.

مع ذلك يرفض د. غرايبة الصورة النمطية العامة عن الأحزاب السياسية وتمثيلها مسؤولية عدم القدرة على استقطاب جيل الشباب اليوم، أو اتهامها بالعجز والضعف، فوفقاً له الأحزاب لم يتم تجربتها في الحكومة، ومن الصعوبة الحكم عليها قبل ذلك، والوصول إلى أحكام قطعية عن الأحزاب يحتاج إلى دراسات وتجارب وخبرة لم تتحقق إلى الآن.

في الوقت نفسه يعترف غرايبة بأنّ هنالك إرثاً سياسياً بيروقراطياً وثقافة اجتماعية مشككة ومتشككة من العمل الحزبي بما يعيق تحسين الشروط والظروف التي تدفع الشباب نحو الاندماج والعمل والتغيير والخروج من حالة الغضب والإحباط الراهنة، ويؤكد على أهمية مراجعة السياسات والتشريعات المتعلقة بالشباب لتحسينها وتوفير الظروف المناسبة للوصول إلى شباب مندمج في الحياة العامة

ويجد نفسه في المؤسسات التمثيلية، ولا يشعر بهذه الغربة أو الفجوة مع الواقع السياسي الموجود.

ويؤيد غرايبة، مثلاً، إزالة العقبات والسياسات كافة التي تعيق الإدماج الشبابي، منها الشروط التي توضع على بعض المنح الجامعية وتمنع الشباب من الانخراط في الأحزاب، أو الشرط الموجود بإلزامية استقالة الموظف العام في حال قرر الترشح للانتخابات النيابية، فمثل هذا الشرط يحول دون وصول كفاءات وقدرات مهمة إلى مجلس النواب، ويرى استبداله بإعطاء إجازة للموظف، وفي حال فاز في الانتخابات يستقيل من عمله، كي لا يجمع عملين في الآن نفسه.

كما يحذّر غرايبة من عدم التمادي بإدانة الجيل السابق، أو الشيوخ في العمل العام والسياسي، ويرى أنّ البديل هو خيار «المجالية»، أي أن يكون هناك تفاعل بين الأجيال واستفادة متبادلة بينهم، فالجميع أبناء مجتمع واحد، والأصل أنه لا يوجد صراع بل حوار بين الأجيال.

الخلاصة

تتغلب عناصر الأحباط على توجهات الشباب نحو المشاركة في الحياة العامة والانتخابات النيابية بصورة خاصة، وينظرون إلى العوائق والمحبطات والمشكلات أكثر مما ينظرون إلى الفرص المتاحة لهم للعمل والاشتباك مع الواقع.

إحدى الملاحظات المهمة تتمثل بأهمية النظر للبيئة الحاضنة لإدماج الشباب في الحياة العامة، وتعزيز مشاركتهم السياسية بصورة إيجابية وفعّالة، فالمطلوب مراجعة للتشريعات والسياسات وتعزيز المؤسسات المعنية بهذا الشأن، والوصول إلى بناء استراتيجية وطنية لتحقيق ذلك، وربما يكون ما طرحه بعض الشباب من سنّ قانون لتمكين الشباب الأردني، مناسباً، بخاصة لوجود توجه مركزي في سياسات الدولة بهذا الخصوص.

بالرغم من كل ما سبق، فمن الواضح أنّ الاتجاه العام لدى الشباب يبحث عن الإصلاح والتغيير والاندماج، لكنهم يتلمسون الطريق إلى تحقيق ذلك والوصول إلى مسار آمن - إن جاز التعبير- وفعّال لتحقيق هذا الاشتباك العملي.

-4-

من ثقافة الاحتجاج إلى العمل الإصلاحي

ناقشت هذه الجلسة هيمنت الثقافة الاحتجاجية على السلوك السياسي المعارض للشباب الأردني، على حساب التفكير في العمل السياسي الإصلاحي المتدرج. وقدم المشاركون تصوراتهم للأسباب التي تدفع الشباب إلى الاحتجاج بديلاً عن الأساليب الأخرى، كما تطرقوا للبدائل والخطوات المطلوبة للانتقال إلى مستوى آخر يتجاوز الاحتجاج إلى تقديم مقاربات وبدائل إصلاحية.

قدّم د. محمد أبو رمان، الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، ووزير الثقافة ووزير الشباب سابقاً مقاربة في ضرورة انتقال الشباب من الثقافة الاحتجاجية إلى ما بعدها، وصولاً إلى تقديم برامج عملية ومرحلية في الإصلاح والتغيير.

1. لماذا نحتج؟ أشّر أغلب الشباب المشاركين إلى أنّ ثقافة الاحتجاج لدى الشباب الأردني ازدهرت منذ أحداث الربيع العربي في العام 2011، فأصبح هنالك إيمان لدى مجموعات من الشباب الأردني بفعالية الاحتجاجات وجدواها في تغيير الأوضاع وإحداث فرق، بينما كان التغيير في السابق مستبعداً في العالم العربي، وقد شجّع ما حدث في الدول العربية - في البداية - كتونس ومصر الشباب على كسر الحواجز التقليدية والنفسية التي كانت تقف ضد ثقافة الاحتجاج في الشارع، فأصبح «الشارع» هو الوسيلة الأولى والرئيسية للتعبير عن رأي الشباب الأردني وهمومهم ومطالبه، سواء كانت إصلاحية أو خدمية أو حتى متعلقة بقضايا مثل البطالة وفرص العمل.

أما السبب الذي يدفع بالشباب إلى الاحتجاجات بدلاً عن العمل السياسي التقليدي أو المنظم، فيجيب أحد المشاركين بأنّ الاحتجاجات أثبتت فعالية حقيقية وقوية مقارنة بالوسائل الأخرى، ويضيف «ما تستطيع تغييره في أسبوع واحد بالاحتجاجات قد تحتاج بوسائل الضغط العادي والتقليدي والعمل الحزبي إلى عقود من أجل العمل على تحقيقه»!

مشاركة أخرى تقول بأن الاحتجاجات هدفها الإصلاح وتحقيق من خلاله ما تعجز الوسائل الأخرى عن القيام به، ويؤيدها في ذلك مشارك آخر يقول بأن الرسالة السياسية من وراء الاحتجاجات هي أن نقول للمسؤولين بأننا هنا، ويضيف لم يلجأ الشباب إلى الاحتجاجات إلا بعدما طُفح بهم الكيل ووصلوا إلى مرحلة سيئة جداً في أوضاعهم الاقتصادية وشعروا أن صوتهم غير مسموع في أروقة الدولة.

وتشير مشاركة أخرى إلى أن المشكلة الحقيقية هي غياب طاولاة الحوار بين الحكومة والشباب، فيجد كثير منهم البديل - في كثير من الأوقات- عبر اللجوء إلى الشارع كبديل عن العجز في إيصال الصوت للمسؤولين.

2. ثقافة الاحتجاج.. وما بعده! طرح بعض المشاركين تساؤلات منهجية عن ثقافة الاحتجاج نفسها، فيما إذا كانت مؤقتة أو مرتبطة بظروف معينة، أو ردود فعل أم أنها أصبحت فعلاً بمثابة ثقافة عامة يومية يرى الشباب من خلالها فقط إمكانيات التغيير أو في الحد الأدنى التعبير عن مطالبهم!

يشير بعض المشاركين إلى أن الاحتجاج حقق نتائج مهمة خلال المرحلة الماضية، فكسر الكثير من المحرمات وحطم جدران كثيرة كانت تمنع الشباب عن التعبير عن رأيهم وإيصال صوتهم والنزول إلى الشارع، لكن من الضروري أن ينتقل الشباب بتفكيرهم من اعتبار هذه الاحتجاجات استراتيجية وهدفاً بحد ذاتها إلى وسيلة

تكتيكية ضمن وسائل أخرى لتحقيق أهداف إصلاحية أخرى، من الضروري أن يفكر فيها الشباب.

في السياق نفسه يشير مشاركون في الجلسة إلى تجارب الربيع العربي التي أظهرت أن الشباب العربي قام بدور حيوي ومهم في الثورات والاحتجاجات الشعبية لكنه لم يكن يملك مشروعاً لما بعد الاحتجاجات، ما جعل قوى وأحزاباً أخرى تحصد ما زرعه الشباب، بينما انعكست تلك التجارب على الشباب بمزيد من حالة الإحباط وخيبة الأمل.

يضيف أحد المشاركين إلى أنّ على الشباب الانتقال من التفكير فقط بسياسات الاحتجاجات إلى سياسات إبداعية أخرى، باستثمار ما يملكه من أدوات عديدة ومتنوعة، على سبيل المثال «السوشال ميديا» (وسائل التواصل الاجتماعي)، التي يمكن بالفعل أن تمنح الشباب الأردني أدوات ومساحات مهمة للحوار والمحاسبة والمراقبة على أعمال الحكومة والبرلمان، وتوفّر لهم منصات مهمة وحيوية في تقديم خيارات وبدائل وتشكيل مجموعات ضغط.

يقدم مشارك آخر فكرة لـ APPLICATION يتم تخصيص منصة شبابية لهم، ويقوم من خلاله الشباب بتجميع الآراء والمواقف وتطوير الرؤى للوصول إلى تقديم مقترحات وتعديلات تمتلك قاعدة كبيرة من التأييد الشعبي، ما يمثل صورة من صور الديمقراطية والمشاركة الشبابية الفعّالة.

يخلص مشارك من الشباب إلى أهمية انتقال الشباب من سياسة النفس القصير إلى النفس الطويل ومن الاكتفاء بالاحتجاجات إلى التفكير فيما بعدها، وإلى الوعي المرهلي الواقعي في عملية الإصلاح والتغيير، والعمل على تطوير الذات والقدرات من أجل اقتناص اللحظات والفرص التاريخية التي تمنح الشباب مساحة واسعة للإصلاح والتغيير.

4. من الاحتجاجية إلى الإصلاحية، يعقب د. محمد أبو رمان على مجمل الأراء الواردة في حديث الشباب بالتأكيد أنّ المقصود في هذا المحور ليس إدانة الثقافة الاحتجاجية أو التقليل من شأنها أو الدعوة إلى عدم اللجوء إليها من قبل الشباب، بل الهدف هو في ترجمة التحولات التي حدثت والانتقال بالشباب الغاضب الساخط المحبط الذي يرى بالاحتجاج وسيلة وحيدة للتعبير عن مطالبه واحتياجاته إلى مرحلة أو مربعات أخرى جديدة تدفعه إلى العمل العام والسياسي المتدرج الواقعي المرهلي، وهو بالتأكيد قد يكون أصعب وأطول مدى من الاحتجاجات القصيرة الفاعلة، لكنّه يمكن أن يحدث تحولاً مهماً ونوعياً في إدراك الشباب للأدوات والوسائل التي يمكن أن يغيروا الواقع من خلالها.

المشكلة، كما يوضح أبو رمان، أنّ الاحتجاج من الممكن أن يحدث فرقاً أنياً، كما حصل في العديد من المرات في الأردن، فيمكن أن يؤدي إلى تغيير حكومة أو التراجع عن سياسة معينة، وهو أمر جيّد في بعض الأوقات، لكنّه لن يقدم بديلاً ولن يكون

فعالاً لتغييرات جوهرية وبناء البدائل المطلوبة لما تمّ رفضه وقام الاحتجاج ضده، وهنا بيت القصيد، فالمطلوب من الشباب أن يبنوا إطاراً جديداً وفعالاً للتغيير المطلوب، وليستطيعوا استدامة مصادر قوتهم وتطويرها والتمكّن ليس فقط من الاعتراض والاحتجاج بل الوصول إلى طرح بدائل ومشروعات وحتى قيادات شبابية.

يطرح أبو رمان في هذا السياق أكثر من إطار وخيار يمكن الشباب العمل من خلالها، مثلاً فكرة التيارات الشبابية التي تتناسب مع عصر الشبكية اليوم، فيمكن للشباب الذين لا يجدون في الأحزاب التقليدية الوصول إلى صيغة تيارات سياسية تقدم خطاباً شبابياً، إصلاحياً قوياً، وتكون مؤثرة في المشاركة السياسية والعمل العام، وتحدث الفرق المطلوب.

وإذا كانت هنالك صعوبات - لدى العديد من الشباب - في الترشّح بالانتخابات النيابية، على سبيل المثال، إما بداعي العمر (أقل من 30 لا يستطيعون)، أو بداعي الظروف وطبيعة القوانين والتشريعات الحالية النازمة للعملية السياسية، فمن الممكن أن يتحولوا إلى قوة ضغط انتخابية، فعلى سبيل المثال يمكن أن يجتمع الشباب أنفسهم في المحافظات، ويقولون أننا نملك كذا ألف من الأصوات ولن نعطي صوتنا إلا للمرشح يتبنى مطالب معينة، أو خطاباً معيناً، والمفاضلة بين القوائم والمرشحين على هذا الأساس.

ثم يشير أبو رمان إلى مشكلة جوهرية، على حد تعبيره، تكثف العمل الشبابي في الأردن، فبالرغم أنه شهد نقلة نوعية حقيقية خلال الأعوام الأخيرة، وقفزة كبيرة في حجم المشاركة الشبابية في المبادرات والمجتمع المدني والأعمال التطوعية، وتحولاً نوعياً ملحوظاً على الوعي السياسي النقدي لدى الشباب الأردني، إلا أنّ هذه التحولات ما تزال تعاني من ظاهرة التفكك والعشوائية والفردية والانشطارية في العمل الشبابي الأردني، ففي كل مكان يكون هنالك أفراد - غالباً - من الشباب المبدعين، الذين يعمل كلٌّ منهم أو مجموعة صغيرة وحدهم، من دون التعاون مع الآخرين أو التفكير في بناء شبكة من الشباب في المحافظة وتجميع الأعمال والانتقال من الفردي إلى العمل المنظم الجماعي، على صعيد المحافظة وعلى صعيد الوطن، لذلك - وفقاً لأبو رمان - فإنّ إحدى أهم درجات السلم في بناء قدرات وقوة الشباب في العمل العام والسياسي في الأردن تتمثل بالتحول من الفردية إلى الصيغ الجماعية.

الخلاصة

هنالك إقرار من جميع المشاركين بأكثر من خلاصة؛ الأولى أن الاحتجاجات ارتبطت بالربيع العربي وبالوصول إلى مرحلة من اليأس من إمكانية التغيير والعمل من خلال الأطر الموجودة واقعياً، وقد يكون وراء تحول الاحتجاجية إلى ثقافة اجتماعية ما أظهرته من جدوى وفعالية وتأثير سريع مقارنة بالطرق التقليدية.

في الوقت نفسه فإن الاحتجاجية ليست سياسة طويلة النفس، ولا تغير الأوضاع بصورة منهجية وعملية، بقدر ما تعبر عن رفض سياسة أو مواقف قائمة، وبالتالي لا يمكن الاكتفاء لدى الشباب بسياسة الاحتجاجات.

الأمر الآخر والأكثر أهمية من الضروري انتقال الشباب من سياسات الشارع إلى اللعبة السياسية، وهذا يحدث عبر إدماجهم في مؤسسات الدولة والعمل العام، وتوفير البيئة الحاضنة لتحقيق ذلك، مما يتطلب خطوات من جهة الشباب وأخرى من جهة الحكومات والمسؤولين في الدولة عموماً، ومن الملاحظات المهمة التي ذكرها الشباب المشاركون موضوع المزاجية في سياسات الدولة تجاه الشباب والتغير المستمر فيها بحسب المسؤولين، وأحد النماذج على ذلك التغيير المستمر في وزراء الشباب، ما انعكس على استقرار الوزارة واستراتيجيتها وسياساتها وبرامجها، التي اتمت خلال الفترة السابقة بالتغير المستمر وبعدم الوضوح.

-5-

قضايا المرأة في الانتخابات ورؤية الشباب لمدى التعبير عنها

ناقشت الجلسة قضايا المرأة في الانتخابات ورؤية الشباب لمدى التعبير عنها، وللبحث في أهم عوائق التقدم السياسي للمرأة في الأردن وسبل التغلب عليها، وشكلت الجلسة فرصة لمناقشة وتقييم تجربة برلمانية نسوية امتدت نحو 12 عام، حيث كانت ضيفة الجلسة النائب السابق، وفاء بني مصطفى، الخبيرة المتخصصة في شؤون المرأة، وقام المشاركون خلال الجلسة بتقديم تقييم عام لدور المرأة ونشاطها البرلماني، وبحث الدروس المستفادة في سبيل تطوير وتأطير العمل السياسي للمرأة وفق رؤية الشباب.

شاركت الأستاذة وفاء بني مصطفى تجربتها في العمل السياسي الذي بدأ بعمر الشباب ومكناها ذلك من الوصول إلى البرلمان في سن مبكر ولأكثر من دورة برلمانية، كان من بينها وصول عن طريق التنافس، الأمر الذي ساعدها في اكتساب التجربة والخبرة في العمل السياسي، وفرصة لتقديم مراجعة وتقييم للتجارب المكتسبة ومشاركتها مع المشاركين.

طرح المشاركون إشكالية ضعف التطور الفردي والتقدم السياسي عند المرأة النيابية، الأمر الذي يجعلها في مواجهة صعبة مع الموروث الثقافي السلبي تجاه عمل المرأة في الشأن العام، حيث يجد المشاركون أن على المرأة الفاعلة في المجال السياسي أن تعمل على بناء قدراتها في المجال

الفكري والتقني الذي يساعدها على الانتقال إلى الجهد الجماعي الذي يساهم في إحداث التغيير المطلوب على المستويين السياسي والاجتماعي.

1- المرأة في ظل الانتخابات الداخلية وتشكيل القوائم: أكدت مجموعة من المشاركات على سلبية الانتخابات الداخلية غير الرسمية ودورها في إبعاد المرأة والشباب عن الحضور الفاعل في المشهد الانتخابي التنافسي في المناطق ذات الاتجاه القبلي، بحيث يساهم الموروث الشعبي للثقافة السياسية في تصدير قيادات بمعايير واتجاهات يتغلب عليها دور وصفة الطابع الخدمي للنائب (1)

ذهبت إحدى المشاركات إلى استغلال المرأة بهدف جلب أصوات للقائمة، حيث أن قانون الانتخابات يجبر القوائم على تواجد سيدة واحدة على الأقل في كل قائمة، الأمر الذي تجده كثير من القوائم فرصة لاختيار مرشحات ذات صفات محددة، إما شكلية من حيث المظهر، وإما السيدة ذات الحضور الاجتماعي كالناشطات في العمل الخيري

يجد الشباب والشابات ضعف ملحوظ في آليات وأدوات التواصل بين السيدات البرلمانيات والقواعد الانتخابية من جهة، وبين البرلمانيات والعمل السياسي المجتمعي من جهة أخرى، وأن أحد أهم أسباب هذا الحضور المتواضع هو ضعف الممارسة السياسية للمرأة خارج البرلمان،

1- انتخابات غير رسمية تسبق عملية الترشيح، برزت بشكل ملحوظ في فترة التسعينيات نتيجة ضعف التمثيل الحزبي في المناطق ذات الاتجاه العشائري في اختيار ما يسمى "مرشح العشيرة"، وعادة ما تمنع النساء من المشاركة فيها. للمزيد أنظر: موقع حزب: "مرشح الإجماع العشائري: ديمقراطية مصغرة أم سلب للإرادة؟" - <https://www.7iber.com/society/tribal-consensus-in-jordans-parliamentary-elections/>

الأمر الذي يزيد من الصورة النمطية السلبية للمرأة وقدرتها على القيادة السياسية من قبل المجتمع.

2. تحديات وفرص للمرأة في المنافسة على الانتخابات: تجمع المداخلات إلى وجود مجموعة من العوامل التي تشكل تحديات اجتماعية وثقافية واقتصادية لمستقبل المرأة في العمل السياسي عموماً، والانتخابات والوصول إلى منطقة صنع القرار بشكل خاص:

أولاً: تثبت المرأة تفوقها في مجال التعليم الجيد ونسبة حصولها على التعليم العالي، بالمقابل يبلغ معدل بطالة الإناث (28.6%) خلال الربع الثاني من عام 2020، مقابل (21.5%) للذكور، بالتالي فإن تصميم وبناء برامج تستهدف التشغيل والحد من نسب البطالة؛ ستكون برامج ذات فاعلية في قواعد الانتخاب التي تنتمي إليها المرأة⁽¹⁾

ثانياً: التنمية السياسية للمرأة مطلب وجودي لمستقبل عملها السياسي تماماً كالرجال، الأمر الذي يتطلب منها المبادرة باستمرار للمشاركة في الفعاليات والبرامج المرتبطة بالنشاط الديمقراطي الذي يمنحها فرصة التواجد السياسي واكتساب المعرفة السياسية من خلال تبادل التجارب والخبرات المكتسبة والبحث عن المشتركات، وتطوير المهارات والأدوات المتاحة، بالتالي تكون الفرصة مواتية بشكل أكبر للتكامل السياسي أو ما يسمى «المناصرة السياسية».

1- راجع/ي الموقع الإلكتروني لدائرة الاحصاءات العامة: <http://dosweb.dos.gov.jo/ar/> /unemp_q22020

ثالثاً: يشكل ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة عائقاً موازياً أمام تقدمها في التمكين السياسي، وفي اتجاه مقابل يشكل فرصة لتشكيل «جماعات ضغط نسوية» في المجال السياسي، تهدف إلى تطوير السياسات باتجاه تمكين اقتصادي رافد للتمكين السياسي.

طرحت الأستاذة وفاء بني مصطفى فكرة أطلقت عليها «تأنيث السياسة» وعرفتها اجرائياً: بـ «اتجاه يضخ دماء جديدة فيما يتعلق بصنع القرار من خلال المرأة، وهذا الاتجاه مرهون بوعي المرأة ومساندة الشباب» على اعتبار أن التغيير يبدأ بالمبادرة. ودافعت الأستاذة بني مصطفى عن «الكويتا النسائية» واعتبرتها محاولة «إصلاح لخطأ تاريخي». ووضحت بأن سؤال الكفاءة يوجه للمرأة أكثر من الرجل، بالرغم من أن أرقام الرصد والتقييم التي تصدر عن مؤسسات المجتمع المدني تبرهن على قدرة النساء في التشريع والرقابة والمساءلة.

نوّهت بني مصطفى إلى وجود رسائل سلبية متكررة يتم توجيهها إلى الشباب من أجل تفجيرهم عن العمل السياسي، مع تركيزها على صورة المرأة النيابية الفاعلة التي تتعرض باستمرار إلى «العنف السياسي»، الأمر الذي يبعد الكثير من الفتيات عن المشهد السياسي، واستبعدت جدية الحكومات في تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً، ودلت على ذلك من حالة التشجيع الموسمي للمرأة للمشاركة في الانتخابات، وفي نفس الوقت أكدت بأن الحكومات لا تمتق بالمرأة ولا تعتمد على كفاءتها في المناصب القيادية، ويتوجب على الدولة أن تبادر بتقديم نموذج في تولي السيدات للمناصب العليا لاسيما السياسية منه.

أجابت بني مصطفى على سؤال عدم ترشحها للانتخابات المقبلة، بأن الفترة السياسية السابقة تحتاج إلى تقييم ومراجعة ذاتية، كذلك صحة القانون الانتخابي، وأشارت إلى اهتمامها في الانتقال إلى الانتظام السياسي من خلال مؤسسة عمل سياسي جديد جماعي وأكثر فعالية.

الخلاصة

يحتاج عمل المرأة في المجال السياسي إلى الانتقال من الفردانية إلى العمل الجماعي، بحيث تتشكل قوى سياسية تراحم القوى التقليدية، وهذا العمل يبدأ من القاعدة الشعبية وصولاً للبرلمان الذي تجد فيه المرأة مشتركات سياسية مع بقية البرلمانيات من حيث المطالب والتطلعات، أو مع الشباب الذي يجد بالمقابل مشتركات سياسية مع المرأة في قضايا التجديد والتغيير السياسي، وتطوير التشريعات والممارسات للعمل السياسي الفاعل والمنتظم ومساحات المجتمع المدني المشتركة.

يشكل التمكين الاقتصادي والموروث الاجتماعي تجاه المرأة معطلات في مسار الانتخابات بالنسبة للمرأة، ويمكن التغلب على ذلك من خلال الفعالية السياسية، التي تعمل على تحويل الموروث السليبي عن المرأة بالاتجاه الإيجابي من خلال فرض التغيير والإنجاز، وتطوير التشريعات المتعلقة بالمرأة بحيث تساهم بشكل فعلي على تمكين المرأة اقتصادياً بشكل بنوي ومستدام.

-6-

كيف نعزز مشاركة الشباب في الحياة السياسية؟

ناقشت الجلسة مجموعة السياسات والإجراءات المطلوبة لتعزيز مشاركة الشباب في الانتخابات وكيفية تطوير نوعية هذه المشاركة، من خلال المهارات والمعارف المكتسبة وصناعة التغيير اللازم لتطوير الحياة السياسية وادماج الشباب فيها بشكل فاعل، وكان ضيف النقاشية الأستاذ سائد كراجة، وهو محامي وناشط سياسي، وهو من مؤسسي «حزب التحالف المدني».

ركز سائد كراجة على فكرة مركزية في مشاركة الشباب في الحياة السياسية وهي أن الشباب هم أداة التغيير، ووسيلته، وغايته، وشارك مع الشباب تجاربه الحزبية والدروس المستفادة منها، مع تقييمه العام لمنهجية العمل الحزبي في الأردن والإشكاليات التي يتوجب على الشباب تجاوزها في ممارساتهم السياسية، سواء أكانت ممارسات مؤطرة حزبياً، أو كانت تيارات سياسية منتظمة، وأشار إلى الدور الكبير للانتخابات في تحقيق التقدم المنشود للشباب من خلال المواطنة الفاعلة التي تحدث التغيير

أشار أحد المشاركين إلى وجود تقصير من قبل مؤسسات الدولة في عملية التنمية السياسية، وأن مؤسسات المجتمع المدني حاولت ملء هذه المساحة، واكتسب الشباب نوع من التنمية السياسية في إطارها النظري، ولكنه لا يجد المساحة لممارستها بشكل عملي، وأشار آخر إلى أن الشباب بحاجة إلى بيئة آمنة للعمل السياسي وضمانات حقيقية لأن العمل السياسي يحتاج حماية على حد تعبيره.

تساءلت إحدى المشاركات عن دور القوانين والتشريعات في تطوير الحياة السياسية أو الحد منها وعرققتها، وتساءلت أخرى عن ضعف الاهتمام بالتربية السياسية في المؤسسات التعليمية، لأن هذا الاتجاه يعكس جدية في عملية الإصلاح السياسي، وأنها مستعدة للدخول بتجربة العمل الحزبي إذا تحققت مجموعة من الشروط، في مقدمتها وضوح الرؤى والاتجاهات وقابلية تطبيق ذلك على أرض الواقع.

1 - منهجية التفكير السياسي عند الشباب: سعى الأستاذ سائد كراجة إلى تقديم تعريف اجرائي للمشاركة السياسية بحيث لا يقتصر فقط على المشاركة في الانتخابات العامة، وإنما من خلال تفعيل مبدأ المواطنة الذي يشمل المشاركة الفاعلة في الشأن العام من خلال الجمعيات والنقابات واتحادات الطلبة والعمل الحزبي الذي يعتبر حجر الأساس للعمل السياسي والناظم له، وأن الشباب لا يتوجب عليه الإنكفاء وانتظار أن يأتي أحد ويغير وضعه السياسي، وعليه أن يبادر ليصنع التغيير الذي يريد مستشهداً بمقولة «كن أنت التغيير الذي تريد» مع إشادة كراجة بقدرة الشباب وامتلاكهم الأدوات اللازمة التي تساعدهم وتمكنهم من الحشد والتأثير، مؤكداً على تأثير ذلك الإيجابي على مصلحة الدولة وانعكاسه على مصلحة الشباب أنفسهم.

يتأثر الشباب بتحديات الأهل من العمل السياسي خلال الفترة الجامعية، وهذا ما يؤكد أحد المشاركين الذي وصف ذلك بـ العقدة التاريخية التي ستبقى تعرقل العمل السياسي والحزبي للشباب، وعليه لا بد من توافر نماذج عملية آمنة للشباب في المجال السياسي العام لتكون بمثابة رسائل محفزة للشباب.

2 - التصالح مع العمل الحزبي: ركز المشاركون على الإشكالية التي تكررت في أكثر من جلسة، وهي «جدوى العمل الحزبي» خصوصاً في ظل مراقبة الشباب لضعف قدرة الأحزاب على التواجد بقوة في المشهد السياسي، وغياب ثقتهما بالشباب والقيادة الشابة، كما ركزوا على خيبة الأمل من شخصنة الأحزاب التي تتأسس من أجل أشخاص أكثر مما تتأسس من أجل العمل الحزبي، بالمقابل طرح الأستاذ سائد كراجة ومن واقع تجربته الحزبية أن الشباب يمكنه إحداث الفارق، سواء من خلال الانتماء إلى أحزاب سياسية موجودة وتغيير تشريعاتها وتجديد برامجها وتولي قيادتها، أو من خلال تأسيس الأحزاب الجديدة وبنائها بالطريقة التي يجدها الشباب مفيدة بالنسبة لهم وللدولة، مع تركيزه على ما وصفه بالتشوه الذي أصاب هوية الأحزاب في الأردن نتيجة استنساخ الأحزاب الأيدولوجية التي كانت بحاجة أن تكون أردنية بشكل أكبر لتمكن تمثل الواقع الأردني

يشير أحد المشاركين إلى أن العقدة الموروثة عن النشاط السياسي، -3 ثقة الشباب بالانتخابات: فيما يتعلق بالانتخابات وتدني ثقة الشباب في المؤسسة النيابية؛ أكد سائد كراجة على أن المقاطعة هي سلاح سلمي، وأن واقع الشباب لا يغيره إلا الشباب، وأن من مصلحة الدولة الآن الدفاع عن نفسها، وعليها احتضان الشباب سياسياً، لأن الشباب الذي لا يشارك داخل الأطر السياسية؛ سيشارك بالضرورة خارج الأطر، وهذا ليس في صالح الدولة

الخلاصة

تمثل في ذهنية الشباب صورة نمطية سلبية عن الحياة السياسية وتحديدًا العملية الانتخابية، ساهمت العديد من العوامل في بناء وتطوير هذه الصورة، لعل أبرزها كان وسائل الإعلام التي تركز في تغطياتها على الجوانب السلبية أكثر من تغطية الجوانب الإيجابية، وفي ظل انتشار منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير؛ أصبح تداول السليبات ينقّر الشباب ويزيد من حالة اللاجدوى للعمل السياسي الذي يكاد أن يصبح وصمة عار بالنسبة لهم.

هناك حالة خوف متوارث عن مرحلة ما قبل الـ 89 تمثل ذاكرة جمعية سلبية، تعرقل عملية دمج الشباب في الحياة السياسية، حيث أن معظم الأهالي الذين يحذرون أبناءهم من النشاط السياسي في الجامعات وخارجها؛ عاشوا تلك الفترة وأثارها السلبية على الحياة الاجتماعية، بالتالي لا بد من بذل الجهود في استذكار إيجابيات الحياة السياسية والنماذج الديمقراطية التي تحتاجها الدولة في مسار التقدم.

هناك قابلية لإندماج الشباب في الحياة السياسية والإنتظام السياسي ولكن بتوافر شروط وضمانات حماية من الملاحقة والمضايقة، وتواجد أحزاب ذات برامج سياسية واضحة وواقعية، بعيدة عن الشخصية وتحمل خابًا جديدًا وأدوات معاصرة يمكنها إحداث الفارق والتغيير.

-7-

ما المطلوب من الشباب في الانتخابات النيابية؟

ناقشت الجلسة المهمات والإمكانات التي يمكن للشباب أن يقوم بها خلال الانتخابات النيابية بهدف تطوير مخرجات العملية الانتخابية، وكانت ضيفة الجلسة د. ريم أبو حسان، وزيرة التنمية الاجتماعية سابقاً، وهي من المتخصصات في موضوع الإصلاح والمجتمع المدني والتي ركزت في حديثها على أهمية المهارات الشبابية وكيف يمكن توظيفها في صالح الاحتياجات المجتمعية والتنموية، كما ركزت على أهمية الاشتباك والفعل الإيجابي تجاه الانتخابات وأهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية والنيابية، والرقابة على عمل البرلمان.

أشارت إحدى المشاركات إلى أن للشباب دور مهم في العملية الانتخابية لا يقتصر على اختيار المرشحين المناسبين، أيّداً يمتد الدور ويصل إلى توعية المجتمع لممارسة انتخابية فضلى وكيفية اختيار المرشحين وفق برامجهم وتوجهاتهم وكيفية تقييم أدائهم لاحقاً.

1- تراجع دور الجمعيات السياسية: تساءل أحد المشاركين عن السبب قلة عدد الجمعيات السياسية، خصوصاً أن لها دور كبير في تعزيز التنمية السياسية والتثقيف الانتخابي، يذكر أن عدد الجمعيات السياسية في الأردن هي (206) جمعية تتبع لوزارة الشؤون السياسية والنيابية⁽¹⁾

1- راجع/ي الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية: <http://moppa.gov.jo/index.php/ar>

من أصل (2,426) جمعية مسجلة تحت مظلة سجل الجمعيات التابع لوزارة التنمية الاجتماعية⁽¹⁾

وفي الحديث عن المجتمع المدني نوهت أبو حسان إلى أهمية العمل الرقابي والرصدي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في تقييم أداء ليس فقط المجالس النيابية، أيضاً مجال البلديات وبقية المجالس المنتخبة مع تأكيدها على أن هذا الدور يساهم في تجويد الأداء من جهة ويساهم في الاشتباك والمشاركة من جهة أخرى

2- تجاوز حالة الانعزال السياسي: ذكرت إحدى المداخلات أهمية التخلص من حالة الانعزال السياسي للشباب، لأن هذه الحالة تساعد القوى السياسية النيابية التقليدية بشكل مباشر من السيطرة على مناطق صنع القرار والاستمرار في تقديم أداء رديء لا يخدم مستقبل الدولة ولا يساعد في تطوير القطاعات الحيوية الرئيسية، كما ركزت على أن العملية الانتخابية لا تشمل فقط انتخابات البرلمان، حيث تشكل انتخابات مجالس المحافظات والانتخابات البلدية والنتخابات قطاعات حيوية تهم الشباب بشكل مباشر وتعبّر عن مطالبهم وطموحاتهم في سؤال التقدم الإجرائي الإيجابي، ذكرت أبو حسان تجارب وشجاعة الأشخاص من ذوي الإعاقة الذين تقدموا للمشاركة في الانتخابات المقبلة، الأمر الذي وصفته أبو حسان بالدرس المهم للأشخاص الذين لديهم مطالب خاصة ويريدون الدفاع عنها، وللذين يجدون بالمشاركة السياسية تحدياً وعائقاً أمامهم.

1- راجع/ي الموقع الإلكتروني لسجل الجمعيات الأردنية: <http://www.societies.gov.jo/UI/Arabic/Default.aspx>

3- مرشح الشباب: ذكرت إحدى المداخلات نموذج انتخابي شبابي في إحدى المحافظات حيث قام مجموعة من الشباب بترشيح شاب خاص بهم للانتخابات النيابية، يعرفوه جيداً ويثقون به وبقدرته على تمثيلهم والدفاع عن مطالبهم، كما تم الإشارة إلى أهمية استنساخ هذه التجربة مستقبلاً في مناطق مختلفة في الأردن لأهميتها في بث حالة إيجابية وثقة بين الشباب، بالمقابل يوجد مرشحين يسمون أنفسهم مرشح الشباب ولا يكون كذلك.

4- تحالف النساء والشباب: أوصت أبو حسان في نهاية حديثها للشباب أهمية بحث سبل التحالف بين الشباب والنساء في المجال السياسي والاجتماعي، لأن مثل هذه التحالفات تعمل على إيصال صوت الشباب والنساء معاً، وهذا يشكل مصدر قوة للقضايا التي يتبناها كل طرف.

الخلاصة

تساهم مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في برامجها على التنمية والتمكين السياسي في تحسين جودة العملية الانتخابية بشكل عام، سواء من خلال عملية التوعية والتثقيف السياسي والديمقراطي، أو من خلال تحسين جودة وأداء المجالس المنتخبة من خلال عمليات الرصد والتقييم المستمر، لذلك هناك ضرورة على تشجيع الشباب والنساء على تأسيس المزيد من الجمعيات السياسية أو الانخراط بالجمعيات الموجودة.

هناك فرصة مواتية للشباب والنساء على إقامة التحالفات السياسية، وضرورة تجاوز حالة الانعزال السياسي التي يعيشها الشباب والبحث عن المشتركات السياسية للقضايا التي تهم الشباب والنساء معاً، والعمل على تطوير برامج كسب تأييد مشتركة وتحقيق إنجازات وأهداف مشتركة.

-8-

كيف أختار القائمة والمرشحين؟

ما هي الأسس والمعايير؟

ناقشت الجلسة أسس اختيار المرشحين والقائمة وكيفية تقييم البرامج الانتخابية، بالإضافة إلى الأسس والمعايير الواجب توفرها في المرشحين من أجل اكتساب ثقة الناخبين خصوصاً الشباب منهم، كما ركزت الجلسة على الثقافة الانتخابية والدعاية الإعلامية في تحسين مخرجات العملية الانتخابية والعمل البرلماني.

من جهتها قدّمت الأستاذة جمانة غنيمات، وزيرة الإعلام والاتصال سابقاً، ورئيسة تحرير صحيفة الغد اليومية الأردنية سابقاً، سناريوهات المفصلة ما بين المشاركة في الانتخابات ومقاطعها، حيث رحبت كفة المشاركة التي وصفها بعملية مهمة تساهم في تحسين مخرجات العملية الانتخابية قدر الإمكان، ووصفت المقاطعة بأنها تساهم في تكوين حالة من «الفراغ»، وبأنها تعطي فرصة سلبية لوصول أشخاص غير مؤهلين لتولي مسؤوليات ومهام مصيرية في حياة المواطنين، وبالتالي سيفقد المقاطع للانتخابات فرصة المساءلة والمحاسبة اللاحقة للنواب الذين وصلوا إلى مناطق التشريع والرقابة.

بيّنت غنيمات أهمية وضع معايير فردية خاصة واضحة قبل عملية اختيار المرشحين، والتأني في عملية الاختيار، خصوصاً في ظل ما أطلق عليه أحد المتداخلين «فوضى الشعارات»، وفي ظل ضعف تواجد البرامج السياسية للمرشحين، أو البيانات الانتخابية، وأكدت غنيمات بأن المعايير الخاصة تساهم بالضرورة في تجويد أداء العمل البرلماني لاحقاً وينعكس ذلك على المستوى المعيشي للمواطنين.

أشار الشباب بأنهم بادروا في عملية البحث عن برامج سياسية حقيقية وواضحة، تعبّر عن طموحاتهم وأهدافهم، لديها قابلية للتطبيق والقياس، لكن نتيجة البحث لم تكن كما أراده الشباب، بالمقابل أشادت غنيمات بمبادرة إحدى المشاركات التي قامت بمحاورة ومناقشة أحد المرشحين عن برنامجه الانتخابي وأولوياته في العمل البرلماني وكيفية تطبيق ما يطمح إليه.

1 - العشيرة كحالة سياسية في الانتخابات: فسّرت غنيمات الحالة السياسية للعشيرة التي تنصدر مشهد الانتخابات وتؤثر بشكل كبير على توجيه إرادة الناخبين باتجاه مرشح العشيرة على حساب مرشح البرنامج أو الحزب، وأطلقت على هذه السلوك مصطلح «حزب العشيرة» الذي هو بمثابة رد فعل يملأ فراغ كبير تركته الحيوية الحزبية، وبيّنت حاجة الفرد إلى وجود مظلة سياسية باستمرار، كما أكدت على ما ذهب إليه الأستاذ سائد كراجة في جلسة سابقة، بأن العشيرة تنازلت في وقت نشوء الأردن عن جزء ومساحة من سلطتها في صالح تكوين الدولة بمفهومها الحديث، وبالتالي العشيرة حاضرة بالمشهد السياسي وسيبقى تأثيرها ومكانها كبير، خصوصاً في ظل غياب العمل الحزبي الحيوي

ومع ذلك، نَبّهت غنيمات الشباب إلى أن اختيار مرشحي العشائر يجب أن يخضع للأسس والمعايير التي طرحها الشباب وفق ما أطلقت عليه «سياسة الممكن»، ويجب أن تتوفر في عملية الاختيار إجابات واضحة للأسئلة التالية:

1. ما هي الكفاءات التي يمتلكها المرشح والتي تؤهله ليكون حاضرًا بشكل إيجابي في العمل البرلماني؟
 2. ماهي الخبرات العملية التي تمكن المرشح من إحداث التغيير الإيجابي المنشود؟
 3. هل يمتلك المرشح قدرة على تطوير برنامج عمل تخدم القطاعات التنموية الرئيسية؟
 4. هل يتمكن المرشح قبل وأثناء وبعد العملية الانتخابية من تكوين تحالفات وككل قادرة على إحداث تغيير؟
- زاد المشاركين معايير موازية لا تقل أهمية عن التي طرحتها غنيمات، وتحوّرت في قدرة المرشح والكلمة على الإقناع، بالإضافة إلى المواقف السابقة للمرشح سواء في العمل العام أو من خلال العمل البرلماني، كذلك سؤال الإنجازات التي حققها النائب خلال فترة تواجده في البرلمان.

2- حدود الدعاية الانتخابية: طرح أحد الشباب تساؤلًا عن السبب وراء تأخير فترة الترشح والدعاية الانتخابية إلى ما قبل عملية الاقتراع بفترة قصيرة، الأمر الذي يحد من إتاحة الفرصة والمساحة الكافية

لناخبين خصوصاً الشباب من التعرّف على أكبر عدد من المرشحين ومناقشتهم والمقارنة فيما بينهم، بالمقابل يفسح المجال للمرشحين في الترويج لبرامجهم والمشاركة في الفعاليات والأنشطة الحوارية والمناظرات مع قواعدهم الانتخابية وعلى المستوى الوطني.⁽¹⁾

كما تساءلت إحدى المشاركات عن المال السياسي ودوره وحدوده في العملية الانتخابية، والفرق بين المال الذي يقدم بغايات إعلامية وإعلانية، ولماذا يدان المال الذي يدفع للفرد ولا يدان المال الذي يدفع للإعلام، بدورها أكدت غنيمات بأن المؤسسات الإعلامية المهنية التي تحترم المحتوى الذي تقدمه، تقوم بتوضيح إذا ما كان محتوى إعلامي أو إعلاني بشكل واضح للجماهير، وذا السلوك مرتبط بالموضوعية والمهنية للمؤسسة الإعلامية، كما أكدت حق الأفراد المرشحين في استخدام المنصات الإعلامية والمواقع الإخبارية في الدعاية الانتخابية وتفيد المعلومات والبرامج التي يريدون تقديمها عن أنفسهم.

3- البرنامج السياسي للمرشحين: يتفق المشاركون في الجلسة النقاشية على أهمية ومركزية البرنامج الانتخابي للمرشحين والواصلين للعمل البرلماني لما له دور في عملية الاختيار الجيد للمنهج، وفي مرحلة التقييم اللاحقة للأداء البرلماني، كما طرحت إحدى المشاركات أهمية وجود منصة تفاعلية تحتضن برامج المرشحين وتسوقها مع الناخبين، وذهبت إحدى الأفكار إلى أبعد من ذلك من خلال إلزامية المرشحين على تقديم برنامج

1- راجع/ي المادة (20) الفقرة (أ) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (6) لسنة 2016 وتعديلاته: <https://www.iec.jo/sites/default/files/2019-12/ElectionNo6-2016.pdf>

انتخابي يحتوي مجموعة من القطاعات التي سيعمل عليها النائب وكمثلته أو حزبه، الأمر الذي وجدته غنيمات غير مجدي حاليًا بسبب عملية الاستنساخ والتكرار من جهة، ونوّهت إلى أهمية أن يصبح ذلك عرفًا اجتماعيًا خلال الانتخابات من خلال الضغط على المرشحين وتوجيه سؤال البرنامج لهم ليصار فيما بعد حاجة أساسية في الثقافة الانتخابية، كما اقترحت أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة بالعمل السياسي والديمقراطي بمساعدة المرشحين في إعداد وتكوين برامجهم السياسية الخاصة.

4- نائب الصالح الخاص والصالح العام: نبّهت غنيمات إلى أهمية إشكالية تؤثر بشكل مباشر في العملية الانتخابية والنيابية، وهي التركيز على محاكمة المرشح والنائب وإهمال محاكمة المجتمع الذي يختار ويفرز مجلس النواب، ومن ثم توجيه اللوم فقط على المرشحين، حيث أن المسائل الخدمية والمطالب الخاصة تساهم في فرز نائب خدماتي أكثر منه سياسي، وبالتالي يتأثر دوره التشريعي والرقابي للنائب، وتصبح أولويته العملية ومعياره في النجاح والاستمرار مرهونة بكمية المطالب الخدمية المنجزة، ومن ثم تحدث الازدواجية من قبل المجتمع الذي يحاكمه بشكل شخصي ويحاکم البرلمان على الدور الأساسي الذي جاء من أجله، وهو الرقابة والتشريع.

الخلاصة

غاب عن ذهن المشاركين فرصة مناقشة محور منصات التواصل الاجتماعي الرقمية ودورها السلبي والإيجابي في عملية كسب التأييد الانتخابي والسياسي للمرشحين خصوصاً الشباب والشابات منهم، والذين يمتلكون مهارات هذه التقنيات قليلة التكلفة والمؤثرة بشكل فعّال في الرأي العام، ويمكنها المساهمة في تكوين الكتل السياسية والتسويق لها بكل سهولة بين المكون الشبابي.

تظهر إرادة الشباب واهتمامها في الاشتباك مع العمل البرلماني وإمكانية تبديد الفجوة اللاحقة بالمؤسسة التشريعية، من خلال حماس المشاركين لعمليات التقييم اللاحقة لوصول المرشحين للبرلمان، ويمكن المؤسسات المجتمعية المدني أن تلعب هذا الدور وتخلق مساحات الحوار والمساءلة للنواب من جانب وللحكومة من جانب آخر.

لدى الشباب اهتمام كبير بالبرنامج السياسي كمرجعية عليا في عمليتي الاختيار والتقييم للأداء البرلماني، سواء أكان ينفذ شكل فردي أو بشكل جماعي، ومن هنا يمكن العمل مستقبلاً على تطوير مهارات الشباب وبناء قدراتهم في مجال تكوين البرنامج السياسي وكيفية تقييمه وتطويره والعمل على الترويج له.

